الاحتلال يفتح باحة المسجد بعد إغلاقها يومين

الحكومة الإسرائيلية تصادق على قانون «القدس الموحدة»

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أعادت السلطات الإسرائيلية، الأحد، فتح المسجد الأقصى بالقدس أمام المصلين باستثناء باب المغاربة، للمرة الأولى منذ 48 ساعة.

وصادر جيش الاحتلال الإسرائيلي مفاتيح عدد من بوابات المسجد الأقصى السبت، ومن بينها باب المجلس وباب الأسباط، حيث قتل 3 فلسطينيين وجنديان إسرائيليين في اشتباك مسلح، الجمعة.

وذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أن المسجد الأقصى سيعاد فتحه بعد ظهر الأحد، مع زيادة الإجراءات الأمنية التي تشتمل على وضع أجهزة للكشف عن المعادن عند بوابات الدخول وكاميرات أمنية إضافية للتأكد من عدم تهريب أي أسلحة إلى الداخل مرة أخرى.

وأطلق الفلسطينيون الثلاثة النار على الشرطة الإسرائيلية الجمعة في البلدة القديمة قبل أن يفروا إلى باحة المسجد الأقصى حيث أطلقت الشرطة عليهم النار مما أدى لاستشهادهم.

وذكرت السلطات الإسرائيلية أن الثلاثة جاؤوا من الحرم القدسي الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، لتنفيذ الهجوم.

واتخذت السلطات الإسرائيلية القرار غير المعتاد بإغلاق باحة الأقصى أمام المصلين الجمعة، ما أثار غضب المسلمين وسلطات الأردن الذي يشرف على المقدسات الإسلامية في القدس.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أمر بالإبقاء على إغلاق باحة الأقصى حتى الأحد، بينما تقوم السلطات بتقييم الوضع الأمني.

وقالت المتحدثة باسم الشرطة لوبا السمري إن أجهزة لكشف المعادن يتم تركيبها عند مداخل الباحة، وسيتم أيضا نصب كاميرات في المنطقة.

وأضافت الشرطة أن الموقع سيعاد فتحه تدريجيا من دون تفاصيل إضافية.

وطالب العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في اتصال هاتفي مع نتانياهو ليل السبت الأحد، بإعادة فتح المسجد الأقصى، ودان في الوقت نفسه الهجوم الذي أدى إلى مقتل شرطيين إسرائيليين في القدس الجمعة.

وقال الديوان الملكي في بيان أن الملك عبد الله أكد في اتصال هاتفي مع نتانياهو «ضرورة إعادة فتح الحرم القدسي الشريف أمام المصلين»، مشددا على «رفض الأردن المطلق لاستمرار إغلاق الحرم الشريف».

كما شدد العاهل الأردني على «أهمية التهدئة ومنع التصعيد في الحرم القدسي الشريف، وضرورة عدم السماح لأي جهة بتقويض الأمن والاستقرار وفتح المجال أمام المزيد من أعمال العنف والتطرف».

ودان ملك الأردن «الهجوم في القدس يوم الجمعة»، مؤكدا «رفض العنف بجميع أشكاله وخصوصا في الأماكن المقدسة وأماكن العبادة».

وتظاهر مئات الأشخاص بعد صلاة العصر السبت في العاصمة الأردنية عمان احتجاجا على إغلاق السلطات الإسرائيلية للمسجد الأقصى.

والسبت سمح للفلسطينيين بالدخول من بوابة دمشق التي تعتبر المدخل الرئيسي الذي يستخدمه الفلسطينيون للدخول إلى البلدة القديمة، إلا أن دخولهم كان مقيدا حيث لم يسمح بالدخول سوى للسكان الذين يحملون هويات.

من جانب آخر صادقت اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات التابعة للاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، على مشروع قانون ما يسمى «القدس الموحدة»، والذي سيسمح بعرضه على الكنيست الإسرائيلي للتصويت عليه، وفقا لما نشرته المواقع العبرية.

ووفق ما نقلت وكالة معا الفلسطينية، فإن مصادقة اللجنة الوزارية جاءت اليوم في أعقاب الاتفاق الذي جرى مؤخرا بين مقدم المشروع، وزير التعليم زعيم حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينت، ووزير ما يسمى «شؤون القدس» زاف الكين من حزب الليكود.

وأضافت أن مشروع القانون الذي تمت المصادقة عليه، يهدف إلى تعديل قانون أساسي في الكنيست الإسرائيلي، حيث ينص المشروع الجديد على أن «أي تنازل عن أي جزء من مدينة القدس لأي جهة كانت، بحاجة إلى موافقة 80 عضو كنيست»، حيث كان القانون الأساس المعمول به في الكنيست الإسرائيلي حتى الآن يحتاج فقط لموافقة 61 عضو كنيست.

يشار إلى أن مشروع هذا القانون يهدف للإبقاء على مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة وعدم التنازل عن جزء منها، لذلك بات يحمل اسم مشروع قانون «القدس الموحدة»، ويهدف تشريع القانون لمنع تقاسم القدس في أي مفاوضات قادمة مع الجانب الفلسطيني، وبقائها عاصمة موحدة لـ«إسرائيل».

من جهتها رفضت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، أمس الأحد، الدخول إلى المسجد الأقصى، الذي ظل مغلقا ليومين، عبر بوابات إلكترونية أقامتها شرطة الاحتلال الإسرائيلية.

وأعلن مدير المسجد الأقصى في دائرة الأوقاف، عمر الكسواني، للصحفيين قبالة المسجد، أنه لن يتم القبول بالواقع الجديد الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي والتسليم بالدخول للمسجد عبر بوابات إلكترونية.

بوابات إلكترونية إسرائيلية جديدة على مداخل المسجد الأقصى

«الأوقاف الإسلامية» ترفض الدخول للأقصى عبر بوابات إلكترونية إسرائيلية

وأضاف الكسواني أن المسجد الأقصى «ملك كامل للمسلمين ولا يحق لإسرائيل التحكم في عملية الدخول إليه والخروج منه تحت أي ذريعة، ووضع البوابات الإلكترونية مسا بالوضع القائم في الأقصى».

وأم الكسواني مئات الفلسطينيين في إقامة صلاة ظهر اليوم، قبالة باب الأسباط أحد مداخل المسجد الأقصى، بعد رفض الدخول إليه عبر بوابات إلكترونية أقامتها الشرطة الإسرائيلية.

وذكرت مصادر فلسطينية أن شرطة الاحتلال الإسرائيلية أقامت بوابات إلكترونية على ثلاث مداخل رئيسية للمسجد الأقصى هي الأسباط والسلسلة والمجلس، وبعد ذلك أعلنت سماحها بدخول المصلين إلى داخل المسجد من خلال تلك البوابات.

وكان ثلاثة فلسطينيين قتلوا صباح الجمعة، بعد أن شنوا هجوما على عناصر من جنود الاحتلال في باحات المسجد الأقصى ما أدى إلى مقتل اثنين منهم.

وعقب الحادثة، أعلن الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المسجد الأقصى وإلغاء خطبة وصلاة الجمعة فيه، وأبقت على إغلاقه حتى ظهر اليوم الأحد، وسط تنديد فلسطيني شديد.

إلى ذلك دعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي تديرها حركة حماس في غزة، إلى تحرك عربي وإسلامي عاجل لنصرة المسجد الأقصى ورفع الحصار والطوق الأمني الإسرائيلي عنه.

إيران: اعتقال شقيق الرئيس روحاني بتهمة الفساد المالي

شقيق الرئيس الإيراني المعتقل

طهران - «وكالات»: أعلنت إيران الأحد، اعتقال شقيق الرئيس حسن روحاني وإيداعه السجن، وفق ما نقلت وكالة تسنيم، الموالية للحرس الثوري، عن المتحدث باسم السلطة القضائية محسن ايجئي.

وأفادت الوكالة نقلاً عن محسن ايجئي في مؤتمر صحافي، أن شقيق الرئيس الإيراني، المسمى حسين فريدون، موجود في السجن بسبب العجز عن دفع الكفالة، مشيرا إلى أنه يخضع إلى تحقيق مطول، مع عدد من المعتقلين الآخرين.

وقال المسؤول إن فريدون معتقل بسبب قضايا فساد مالي، ولكن ليس لها علاقة بتأخره في تسديد قروض مصرفية، مضيفاً انه سيكون حراً تحت الرقابة القضائية، متى دفع الكفالة المالية.

بلجيكا تطبق منظومة تتيح كل أسرار المواطنين أمام جهاز أمن الدولة

بروكسل - «وكالات»: أعلن وزير العدل البلجيكي كوين غينس والمدير العام لجهاز أمن الدولة جاك رايس، في مؤتمر صحفي عقد في العاصمة بروكسل أخيراً، أن القانون الجديد حول أجهزة الاستخبارات والأمن يعد خطوة هامة للأمام لتشغيل جهاز أمن الدولة البلجيكي على أعلى مستوى، لمواجهة التهديدات الإرهابية بالسرعة المطلوبة.

ونقلت صحيفة «ده مورخن» على موقعها الإلكتروني، أن «أجهزة الاستخبارات البلجيكية استخدمت في العام الماضي ما يقرب من 1747 أسلوبا استثنائيا لجمع بيانات المواطنين، بما في ذلك التنصت على هواتفهم، مقارنة بـ 1271 أسلوبا في العام 2015، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي باستخدام طرق وأساليب جديدة لأمن الدولة البلجيكية».

وبموجب قانون مكافحة الإرهاب الجديد، والذي يعرف باسم MRD أو طرق جمع المعلومات الخاصة، والذي تمت الموافقة عليه في مجلس النواب البلجيكي في 30 مارس الماضي، والذي بدأ العمل به منذ مايو الماضي، تتسع سلطات جهاز أمن الدولة البلجيكي في جمع كافة المعلومات المطلوبة عن الأنشطة التي يحتمل أن تهدد أمن البلاد.

وقالت الصحيفة إن «القانون الجديد، يمنح عملاء جهاز أمن الدولة الحق في استخدام هويات مزيفة أثناء عملهم الاستخباراتي، واختراق أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمشتبه بهم، والتعاون مع شركات النقل والسفر، وفحص المركبات وفتح الطرود البريدية في غياب أصحابها».

كما أشارت الصحيفة إلى أن أساليب جمع البيانات هذه لم تعد تقتصر على مكافحة الإرهاب فقط، بل تنطبق أيضاً على حالات التطرف.

وأكد غينس في تصريح خاص للصحيفة أن «القانون الجديد أمر ضروري حتى تتمتع أجهزة الاستخبارات بالقدرة اللازمة لمكافحة التطرف والإرهاب، مع احترام حقوقنا وقيمنا الأساسية».

ترامب: الجدار مع المكسيك سيتيح لحرس الحدود الرؤية

أعمال تجهيز الجدار الحدودي بين أمريكا والمكسيك

واشنطن - «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إن الجدار المقترح على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك يجب أن يُرى من خلال منع تهريب «أكياس من المخدرات».

وأشار ترامب بحسب صحيفة «ذي اندبندنت» البريطانية، أمس الأحد، إلى أن 700 إلى 900 ميل فقط تحتاج إلى جدار حدودي بين البلدين، حيث توفر الجبال والأنهار حواجز طبيعية على طول الـ2000 ميل المتبقية، موضحا أن هناك 600 ميل تقريباً يوجد بها أسوار وحواجز بالفعل، إلا أن بعضها يحتاج إلى إصلاح أو استبدال.

وفي تصريح للرئيس الأمريكي على متن طائرة من واشنطن إلى باريس، قال إن الجدار سيتيح لحرس الحدود الرؤية من خلاله للتنبؤ بأي مخاطر قادمة، مضيفاً «يمكن أن يكون جداراً معدنياً يحتوي على فتحات، تلك الفتحات ضرورية لرؤية ما يجري على الجانب الآخر».

وأوضح ترامب «تخيل أنك تقف بجانب الجدار ولا ترى من هم في الجهة المقابلة، ثم تتفاجأ بـ60 باوندا من المخدرات تسقط على رأسك... هذا مخيف»!

وأضاف «هناك جبال وعرة وأنهار عنيفة ومناطق بعيدة لا يمكن الوصول أو العبور من خلالها، لكننا على أي حال سنحتاج بين 700 إلى 900 ميل تقريباً من الجدار الحدودي».

يذكر أن إقامة الجدار الحدودي بين أمريكا والمكسيك لمنع الهجرة كان أحد وعود ترامب خلال حملته الانتخابية، والذي تعهد بأن المكسيك ستدفع ثمن الجدار، لكن الحكومة المكسيكية رفضت ذلك، ما تسبب في توتر العلاقات بينهما.

فرار 14 سجيناً في جنوب الفلبين وقتل 3 منهم

مانيلا - «وكالات»: قتل ثلاثة سجناء وأصيب آخر أثناء فرار 14 سجيناً من قسم شرطي جنوبي الفلبين، حسبما أفادت وسائل إعلام محلية.

وأشار مدير الشرطة المحلية ماريو بويوكان إلى أن السجناء فروا فجر أمس الأحد، من القسم الشرطي بجزيرة جولو الواقعة في منطقة تنشط بها العديد من الجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيم داعش.

وقتل ثلاثة سجناء برصاص قوات الأمن التي كانت تلاحقهم، حسبما أفادت صحيفة «إنكويرار» المحلية.

وحدثت الواقعة عقب ست ساعات من الزيارة التي قام بها للجزيرة، الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي الذي يضع بين أولوياته مكافحة الإرهابيين.

وفي يناير الماضي، فر نحو 160 سجيناً، بينهم أعضاء بارزون في جماعة «مقاتلي حرية بانجسامورو الإسلامية» المتطرفة، من سجن في منطقة كوتاباتو الشمالية بجزيرة ميندناو عقب هجوم مسلح.

وتشهد مدينة ماراوي التي تقع أيضاً بجزيرة ميندناو، مواجهات بين الجيش الفلبيني والإرهابيين منذ 23 مايو الماضي، ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 500 شخص.

هاموند يؤكد التزام بريطانيا مالياً تجاه الاتحاد الأوروبي

لندن - «وكالات»: أكد وزير المالية البريطاني فيليب هاموند أمس الأحد، أن بلاده ستتحمل مسؤولية الأموال التي تدين بها للاتحاد الأوروبي بعد خروجها منه، مع إقراره بأن الحكومة منقسمة بشأن بريكست.

وقال هاموند لشبكة «بي بي سي» الإخبارية: «نحن بلد يفي دائما بالتزاماته، إذا كان هناك أي مبلغ علينا دفعه وقد تم تحديده والتدقيق فيه، فبالتأكيد سنتعامل مع ذلك»، وأضاف «نحن لسنا دولة تدير ظهرها لديونها».

وتجاهل هاموند تصريحات أدلى بها وزير الخارجية بوريس جونسون قال فيها إن «بإمكان مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن يحلموا بالحصول على الأموال التي يطالب بها التكتل كفاتورة لخروج لندن منه وتقدر بما يقارب مئة مليار يورو (112 مليار دولار)».

ووصف هذا الرقم الذي أكده مسؤولون في الاتحاد الأوروبي رغم عدم الإعلان عنه رسميا بـ«السخيف»، وأكد أن التوصل إلى تسوية مالية سيتصدر جدول أعمال مفاوضات بريكست التي بدأت الشهر الماضي وستستأنف الإثنين في بروكسل حيث مقر الاتحاد الأوروبي.

وأضاف أن «الحكومة على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية عندما تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي مرحلة قد تستمر أعواماً عدة».

وأقر كذلك بوجود انقسامات بخصوص عناصر أخرى يشملها بريكست، بعدما تناقلت الصحف المحلية خلال عطلة نهاية الأسبوع تسريبات تفيد بوجود نزاعات داخل الحكومة، بما في ذلك معلومات تتعلق برواتب موظفي القطاع العام.

وقال هاموند: «بعض الضجة صادرة عن أشخاص غير مسرورين بالأجندة التي حاولت على مدى الأسابيع القليلة الماضية، دفعها قدما لضمان تحقيق بريكست يركز على حماية اقتصادنا».

ومنذ خسارة حزب المحافظين الحاكم في انتخابات 8 يونيو (حزيران) الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها في البرلمان، أصبح هاموند أكثر وضوحا بشأن الحاجة إلى المحافظة على علاقات بلاده الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي.

وقبل الانتخابات، أوضحت رئيسة الوزراء تيريزا ماي مرارا أن أولويتها تتمثل في الحد من الهجرة، وهي مسألة كانت في صلب الاستفتاء الذي جرى العام الماضي وأفضى إلى بريكست، وتعمل ماي جاهدة من أجل تعزيز سلطتها منذ الصفعة التي تلقتها في الانتخابات، في وقت أشارت تقارير إعلامية إلى أن خصومها السياسيين يسعون إلى استبدالها.

ولكن هاموند نأى بنفسه عن هذه السجالات قائلا: «أعتقد بأنه سيكون من الأفضل، على أصعدة عدة، أن نركز جميعاً على المهمة التي بين أيدينا. هذه الحكومة تواجه عداً عكسياً بشأن مفاوضات بريكست».

وزير المالية البريطاني فيليب هاموند

لوكسمبورغ: رؤساء الاتحاد الأوروبي أخفقوا في سياسة اللجوء

اتهم وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بشكل حاد بالفشل في سياسة اللجوء.

وقال أمس الأحد في العاصمة الألمانية برلين خلال فعالية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، إنه «حتى اليوم ليس هناك حل في توزيع العبء»، مشيراً بقوله: «إنها كارثة».

وأضاف أن «رؤساء الدول والحكومات أعربوا عن تعازيهم لبعضهم البعض في المجلس الأوروبي في أغسطس عام 2015، ولكن بعدها هاجموا بعضهم البعض ولم يتوصلوا إلى حل تضامني واحد يهدف لتوزيع العبء»، موضحا أن الأمر يتعلق بتقديم مساعدات لإيطاليا واليونان.

وأضاف أسلبورن قائلاً: «لو كنا توصلنا حينها لسياسة هجرة أوروبية ذات توزيع واضح للعبء، لما كنا في هذه الفوضى التي نحن عليها اليوم».

وبحسب رؤية وزير خارجية لوكسمبورغ، فإنه تم ارتكاب خطأ «كبير» من خلال معاهدة لشبونة، لافتا إلى أنه تم إعطاء المجلس الأوروبي أهمية أكبر من اللازم، وقال إنه «يجلس في المجلس الأوروبي رؤساء أوروبا الذين يهتمون في المقام الأول بمصالحهم الوطنية».